12127376265

Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations
14 East 79th Street, New York, N.Y. 10075
Tel: 212-737-4433 - Fax: 212-772-1794

ممثلية جمهورية العراق
الدائمة لدى الامم المتحدة
نيويورك

PRCL/ 2011/ 158

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations presents its compliments to the United Nations Department of Economic and Social Affairs, Financing for Development Office, and in reference to the Secretary-General's Note Verbale REF.DESA-11/0021 dated 20 January 2011, has the honor to attach herewith the response of the Government of Iraq.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Department of Economic and Social Affairs, Financing for Development Office the assurances of its highest consideration.

New York, 28 April 2011

United Nations Department of Economic and Social Affairs,
Financing for Development Office
New York

#109
RECEIVED APR 29 2011

تتجسد توجهات العراق في مجال الحوكمة الدولية العالمية والتنموية من خلال الاسترشاد بالملامح والاتجاهات الواردة في خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي أنجزتها وزارة التخطيط والتي تركز على مايأتي:

١. اعتبار مبادئ الحوكمة الرشيدة والحكم السليم ركنان اساسيان لإحراز اي تقدم في كافة المجالات بما فيها التقدم الاقتصادي والتنموي وصولاً الى تحقيق رفاهية المجتمع وتحقيق العدالة بين المواطنين. وانطلاقاً مما تقدم فأن أولويات الخطة لتحسين قدرات الدولة تعتمد على انجاز العديد من المتطلبات الاساسية من بينها: سيادة مبدأ القانون، وبناء الشراكة للأفراد والمؤسسات في العملية التنموية، اعتماد مبدأ الشفافية في العملية التخطيطية والتنموية، اعتماد الرأي الجماعي وتحقيق العدالة والشمولية، والفاعلية والكفاءة، والمساءلة، بما يحقق توجهات الخطة التنموية.

٢. ان حوكمة الشركات هي المدخل الاساسي لادارة المستقبل، وهي من اكثر الموضوعات المطروحة على الصعيدين العالمي والاقليمي وتتزايد اهميتها مع زيادة حدة المنافسة بين الشركات ومع الاطراد في تطبيق مفهوم العولمة، وهو ما جعل الكثير من بلدان العالم والمنظمات الدولية تهتم بوضع مبادئ ومعايير الحوكمة نصب عينيها في تعاملاتها مع المنظمات العالمية والمحلية.

٣. تكتسب الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة اهمية خاصة، وذلك لانها مازالت تؤدي دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم، ومنها العراق، وتمثل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الاجمالي، وتوفر فرص العمل، فضلاً عن انها غالباً ما تكون مسيطرة في الصناعات ذات المنافع العامة، مثل الطاقة، والنقل والاتصالات وغيرها. وإن اداء هذه الشركات ذو اهمية كبيرة لعموم الموطنين، هذا من جانب، ومن جانب آخر، اذا ما قررت الدولة خصخصة قسم من هذه الشركات، فان الحوكمة تعد متطلباً اساسياً من متطلبات الخصخصة، وذلك لتشجيع المستثمرين على شراء هذه الشركات والاستثمار فيها، وضمان الحصول على اكبر عائد ممكن من عملية الخصخصة، وذلك بمنع حالات الفساد المالي والاداري التي قد تكون مرتبطة بذلك.

٤. تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة للمشاريع، وبالتالي تحقيق الحماية للعاملين والمتعاملين ومراعاة مصالحهم والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفق وتنمية المدخرات واتاحة فرص عمل جديدة. كما

ان هذه القواعد تؤكد على اهمية الالتزام بإحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الاداء المالي ووجود هياكل ادارية تمكن من محاسبة الادارة امام الحكومة مع تكوين لجنة مراجعة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

٥. الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف الدائرة او المؤسسة، وبمعنى اخر فان الحوكمة، تعني النظام، اي وجود نظم تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء، كما تشمل مقومات تقوية الدائرة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية، وذلك لتحقيق أتساع حجم المشاريع، وتطوير جهازها الاداري وتقوية آليات الرقابة، وتوفير القيادة لوضع التوجيهات الاستراتيجية للدائرة، وادارة الجوانب المهمة للعمل، ومراقبة الاداء واطلاع الجهات ذات العلاقة على المعلومات الخاصة بالاداء، وضمان الالتزام بالتوجيهات، وتهيئة الوحدات الاقتصادية لمواجهة اي مخاطر او مصاعب قد تطرأ بمجال عملها.

٦. أن الحوكمة الرشيدة هي التي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والديمقراطية وذلك عند تطبيق النظام الجديد في عملها وتمكين البنية التحتية القانونية والانظمة التشريعية والتنفيذية.

٧. تؤدي الحوكمة في النهاية الى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وتعميق دور وسوق المال، وزيادة قدرته على تعبة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الاقلية او صغار المستثمرين. ومن ناحية اخرى، تشجيع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدرته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الارباح، وأخيراً خلق فرص عمل.

٨. يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، وذلك من خلال وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني. فاذا ما ادرك المجتمع ان الحوكمة تمثل له خط الدفاع الاول والحصن المنيع ضد اي فساد او إفساد يحاول ان يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها.